

أريج الـآس . في ابطال فتوى عالم فاس

تأليف

عبد الحى بن محمد بن الصديق

الطبعة الثانية 1407 1986



حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

فيج (بمطبعة بنجمة) الثامنة مطبعة

128، شارع وجدة (دوكس منبوك رقم 12)

تلفون 409.00 و 403.80

بسم الله الرحمن الرحيم

جاءني من اهالي مدشر عواذا بناحية الناضور كتاب يسألون فيه عن صلاة الجمعة وراء رجل يأتي من قرية تبعد عن مدشرهم الذي يخطب ويصلي بهم فيه ستة عشر كيلومترا هل هي صحيحة أم باطلة ؟
وذكروا أنهم سألوا بعض علماء فاس فأجاب بأنها باطلة !! وهذا نص جوابه كما جاء في كتابهم :

ان صلاة الجمعة لا تصح وراء هذا الخطيب وهي باطلة بالنسبة إليه وبالنسبة للمؤمنين لان صلاة الجمعة لا تصح إلا إذا كان الخطيب مقيما ببلد أو قرية مسجد الجمعة أو فوى إقامة أربعة إمام حقيقة لا استهزاء، أو كان خارجا عن بلد أو قرية الجمعة وبين محل سكناه وبين المسجد ثلاثة اميال وثلاث ميل أو أقل ، اي خمسة كيلومتر وثلاثمائة واربعة وستون مترا وستة واربعون سانتا وثلاث سانتم !!!

واحتج لكلامه بكلام الزرقاني في شرح المختصر لدى قول خليل في باب الجمعة «وبإمام مقيم، ولا داعي الى التطويل بذكره لانه يمكن الاطلاع عليه في الشرح المشار اليه .

ثم قال بعد نقله لكلام الزرقاني: فتبين مما ذكرنا ان صلاة الجمعة وراء ذلك الامام الذي ذكرتم باطلة في جميع المدة التي ذكرتم. وهي خمسة أعوام فيجب عليكم قضاؤها. وعليه فيجب عليكم الا تصلوا وراء هذا الامام فان صليتم وراءه فصلانكم باطلة كالصلوات السابقة في مدة خمسة أعوام !!!

هذا جواب ذلك العالم كما جاء في رسالة السائلين ، وهو جواب باطل وعن الصواب عاطل كما يتبين ذلك من وجوه .
الاول انه حكم بطلان صلاة الجمعة في حق جماعة من المسلمين

والزمهم بقضائها مدة خمسة أعوام من غير أن يستند في ذلك إلى دليل،
لا من كتاب ولا سلة ولا غيرهما من الأدلة المعتبرة عند أهل العلم، بل
غاية ما احتج به لدعواه هو كلام الزرقاني في شرح المختصر . ولا يخفى
أن كلامه نفسه دعوى تحتاج إلى دليل يسندها . فكيف ساغ له أن يحتج
لدعوى بدعوى مثلها !!!

ذلك أنه لا يجادل عاقل فضلا عن عالم أن أحكام الشريعة لا تثبت
بكلام الزرقاني ولا بكلام الورقاني ولا بكلام الوهراني بل ولا بكلام علماء
المذهب كلهم أجمعين ،

وانما تثبت بالأدلة المعروفة وإنى أعتقد أن ذلك العالم لا ينزاع في
هذا كما اعتقد أنه يوافقنى على أن كلام الزرقاني ليس من الأدلة المعروفة
بهذا يظهر أنه لم يوفق في احتجاجه لدعواه بكلام الزرقاني لأن كلامه
- ككل كلام - صالح للقبول والرد باعتبار موافقة الدليل وعدم موافقته
لأن ما كان موافقا له قبل وما كان مخالفا له رد سوا" كان كلام الزرقاني
أو كلام غيره ولو كان كلام علماء المذهب كلهم أجمعين ،

لأن المعيار الذى يوزن به القول لمعرفة حقه من باطله وصحيحه
من فاسده هو الدليل لا شيء غيره "قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين"،
الثانى، أن جوابه مبنى على التشديد والتعسير المتنافيين لما هو معلوم
مقطوع به من أنبنا" شربعتنا السمحة على اليسر ورفع الحرج لا سيما
والمسافة المعتبرة في وجوب صلاة الجمعة مختلف فيها بين أئمة الفقه
الاسلامي اختلافا كثيرا .

فمنهم من قال يجب حضورها على من كان بين محل سكنه وبلد
الجمعة أربعة وعشرون ميلا . ومنهم من قال انها تجب على من يأويه الليل
إلى أهله ، وورد في هذا حديث رواه الترمذي . وهذا يقتضى انها تجب
في مسافة ثلاثين كيلومترا أو أكثر كما لا يخفى ومنهم قال انها تجب في
خمس عشرة ميلا وغير هذا كثير من الأقوال المختلفة في هذه المسألة التى

لا فائدة في ذكرها كلها لان المقصود هو بيان ان المسافة التي يجب فيها الحضور لصلاة الجمعة موضع خلاف بين العلماء بل هذا الخلاف موجود حتى في مذهب مالك الذي هو مذهب ذلك العالم المجيب كما سيأتى التنبيه عليه وليس لمن رأى مسافة معينة لوجوب الحضور لها دليل مقبول وإنما تمسك بشبهة لا تنهض حجة على ما قال كما يعلم من الرجوع إلى كتاب المحلى لابن حزم . والمغنى لابن قدامة ، والفتح للمحافظ وبداية المجتهد لابن رشد .

وحيث ان تحديد المسافة الواجب فيها الحضور لها مسألة ذات خلاف بين الاثمة فقد كان له في ذلك الخلاف مذووجة عن ذلك التشديد الذى أفتى به والذى يلزم امة من المسلمين بقضائها مدة خمسة اعوام استنادا إلى مشهور مذهب مالك !! كانه ليس في الدنيا مذهب غيره ، على أنه لو أفتى بصحتها نظرا إلى وجوبها في المسافة التي سئل عنها عند بعض الاثمة لكان أولا موافقا في فتواه لما بنيت عليه شريعتنا من اليسر ورفع الحرج ، وكان ثانيا موافقا لاصل عظيم من اصول المذهب بنى عليه مالك وائمة مذهبه أحكاما كثيرة من غير ضرورة كما ستعلمه إن شاء الله تعالى فكيف والضرورة داعية الى بناء جواب هذه المسألة عليه ؟

الثالث . ان جعل تلك المسافة التي عينها في جوابه شرطا في صحة صلاة ذلك الخطيب والمؤمنين به باطل محقق لا يشك في بطلانه من له نصيب من العلم .

ذلك ان الشرط الذى يؤثر عدمه في عدم المشروط حكم شرعي وضعي لا يثبت الا بنص صريح من الشارع بانه شرط او بتعليق الفعل به باداة شرط أو ينفي الفعل بدونه نفيا متوجها الى الصحة لا الى الكمال كما هو معلوم مقرر في محله .

ولم يرد عن الشارع نص يفيد شرطية تلك المسافة المعملة في جوابه لوجوبها بل جاء عن الشارع ما يفيد عكس ذلك كما ستعلم ،

واحتجاج المالكية لشرطهم هذا بان أهل العوالى كانوا يصلون الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والعوالى على ثلاثة أميال من المدينة احتجاج باطل لان فعل أهل العوالى لا يفيد أن تلك المسافة شرط في وجوب الحضور لها بمطابقة ولا تضمن ولا التزام .

ذلك انك قد علمت أن الشرط لا بد في ثبوته من نص صريح يدل عليه وفعلهم لا صيغة له نفيد ذلك . وإذا كان كثير من علماء الاصول يرون أن الامر الدال على الوجوب لا يفيد الشرطية فكيف يدل عليها مجرد فعلهم ؟ على أن فعلهم ليس حجة تدل على الوجوب فضلا عن الشرطية وتقرير الرسول صلى الله عليه وسلم لهم لا يدل على أن تلك المسافة شرط في وجوبها لان التقرير لا يدل على أكثر من جواز الفعل المقرر عليه كما هو معلوم في اصول الفقه . فاحتجاجهم بذلك من المغالطة المكشوفة التي لا تروج على ذى علم .

على أنه قد ثبت أن أهل ذى الحليفة كانوا يصلون معه صلى الله عليه وسلم الجمعة وهي على نحو تسعة أميال من المدينة .

فلماذا لم يجعلوا ما بين ذى الحليفة والمدينة هي المسافة المشترطة في وجوب الجمعة !!؟

فان كان فعل أهل العوالى حجة لانهم صحابة فاهل ذى الحليفة صحابة ايضا ،

وان كان مع اوامك تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم فمع أهل ذى الحليفة تقرير منه صلى الله عليه وسلم ايضا .

لماذا اختاروا مسافة على اخرى ورجحوا بدون مرجح !!؟

ولوضوح بطلان هذا الشرط وغيره مما اشترطه الفقهاء اتباع المذاهب في وجوب الجمعة او صحتها لم يسع ابن رشد - وهو مالكي المذهب - بعد ان ذكر في بداية المجتهد تلك الشروط الا ان يصريح - في غير موارد - ببطلانها لانه لم يجد لها زماما فقال : وهذا كله امله نعمق في

هذا الباب ودين الله يسر . ولقائل أن يقول إن هذه لو كانت شروطا في صحة صلاة الجمعة لما جاز أن يسكت عنها عليه الصلاة والسلام ولا أن يترك بيانها لقوله تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولقوله تعالى ولتبين لهم الذي اختلفوا فيه . وصرح في موضع آخر بأن اشتراط الإقامة في وجوب الجمعة باطل من أساسه فانه بعد أن احتج لمذهب الجمهور في اشتراط الإقامة لوجوبها بحديث الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة ، عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض وفي أخرى إلا خمسة وفيه أو مسافر قال والحديث لم يصح عند أكثر العلماء اهـ

ولقد صدق في قوله إن ذلك الحديث لا يصح عند أكثر العلماء فإن علماء الحديث ضعفوه بالارسال وغيره ،

وعلى كل حال فإن كلامه يؤيد ما قلته من أن أدلتهم لا تفيد الشرطية المزعومة . لا في تحديد مسافة الوجوب ولا في غيرها مما اشترطوه وإنما ذلك تعمق منهم مخالف ليسر الدين كما قال ابن رشد ولا يناع منصف أن ما كان هذا طريق ثبوته من الشروط لا يجوز أن يلزم به الناس ويحكم ببطلان صلاتهم مدة خمسة أعوام لمجرد أنهم خالفوا شرطا مشهورا في المذهب لا يسنده دليل مقبول ثم هو مع ذلك مختلف فيه بين العلماء كما تقدم بيانه .

الرابع . أن المسافر إذا صلى الجمعة أجزأته وكانت فرض يومه باجماع العلماء كما نص عليه ابن المنذر وإمام الحرمين وغيرهما ونقله النووي في شرح المذهب . وقال ابن عبد السلام أن المسافر إذا صلى الجمعة أجزأته باتفاق انظر باب الجمعة من شرح ابن ناجي على رسالة ابن أبي زيد .

فقول ابن الماجشون من المالكية انها لا تجزئه لانه غير مطالب بها والنفل لا يجزى عن الفرض يبطله امور .

اولا . انه خرق للاجماع الذي نقله ابن المنذر وإمام الحرمين وابن عبد السلام والقول المخالف للاجماع لا عبرة به بل هو مردود على قائله .

ثانياً ، انه ناف لاجزائها والناقلون للاجماع مثبتون لاجزائها فهم
مقدمون لان المثبت مقدم على النافي لان معه زيادة علم .

ثالثاً . وعلى فرض عدم ثبوت الاجماع على اجزائها من المسافر فان
القياس يؤيد قول القائلين باجزائها .

ذلك أنه ثبت الاجماع الذى لا سبيل للمدح فيه على أن العبد، والمرأة
إذا صليا الجمعة اجزأتها فيقاس عليهما المسافر لانهم سواء في عدم وجوب
الجمعة عليهم عند القائلين به .

وقياس آخر يثبت اجزائها من المسافر وهو أن المريض إذا تكلف
القيام فى الصلاة اجزأته صلاته ، والمتيمم للعذر اذا تكلف الوضوء اجزأه
والماسح على الخفين اذا تكلف غسل رجله اجزأه . والمسافر اذا تكلف
الصيام وانما الصلاة اجزأه وغير هذا كثير من الاحكام التى خفف فيها
الشارع لاجل المشقة فاذا تكلف صاحبها وفعل ما فيه المشقة اجزأه ذلك
بل كان أولى وأفضل عند بعض الائمة فى بعض الاحكام كما هو مسطور
فى كتب الفقه على المذاهب الاربعة .

وعلة سقوط وجوب الجمعة على المسافر هي المشقة بدون نزاع من
أحد فاذا تكلف وفعل ما فيه مشقة عليه وصلى الجمعة اجزأته قياساً على
من ذكرنا اذ لا فارق بينه وبينهم أصلاً .

فهذا قياس من أقوى الاقيسة وأعلاها رتبة لان الجامع فيه القاء
الفارق بين الفرع والاصل حتى ان من ينكر حجية القياس يسلم حجية
هذا النوع من القياس كما هو معلوم .

رابعا أن ابن الماجنون تناقض كلامه فى هذه المسألة تناقضاً واضحاً
لانه يقول ان العبد والمرأة اذا صليا الجمعة اجزأتها وقوله هذا متناقض
تمام المناقضة مع قوله بعدم اجزائها من المسافر لان الدليل الذى احتج
به هو والمالكية لعدم وجوبها على العبد والمرأة هو الذى احتجوا به

لعدم وجوبها على المسافر . وهو الحديث المتقدم ذكره في الوجه الثالث .
بهذا يتبين ان تفريقه بين العبد والمرأة وبين المسافر لا وجه له

اصلا مع تناقضه تناقضا صريحا

واظهر بطلانه وتناقضه ومخالفته المقياس الجلي الذي نبهت عليه
لم يزد ابن ناجي في بيان بطلانه - لما نقل كلامه في شرح الرسالة -
على ان قال: ورد بالاتفاق في العبد والمرأة على الاجزاء . بمعنى والمسافر
مثلهما .

فاشار ابن ناجي الى أن قول ابن الماجنون باجزائها من العبد
والمرأة يبطل قوله بعدم اجزائها من المسافر
ففيه ابطال لكلامه بكلامه نفسه!!!

وهذا شان المبطل في قوله لا بد أن يكون في كلامه ما يدل على
بطلان قوله وفساده

اذا ثبت ان الاجماع والقياس يدلان على اجزاء صلاة الجمعة من
المسافر ووقوعها منه فرضا لا نفلا فامامته بالمقيمين في صلاة الجمعة صحيحة
لا شيء فيها لان المعتبر في صحة الاقتداء بالامام في مذهب مالك هو اتفاق
نية الامام ونية الماموم والاتفاق في النية موجود في هذه المسألة لان المسافر
ينوي بصلاة الجمعة الفريضة بدون شك، بدليل اجزائها عنه بالاجماع . ولانه
لو نوى النافلة لما اجزأته لان النافلة لا تجزي عن الفريضة بالاجماع
وباعترا فهم انفسهم، وقد اتفق المالكية على اجزائها وذلك دال دلالة قطعية
على انها تقع منه فريضة وبهذا يظهر ظهورا جليا ان شرط الاقتداء بالامام
- وهو اتفاق نيته ونية الماموم - موجود قطعا فيكون اقتداء المقيم بالمسافر
في صلاة الجمعة صحيحا قطعا .

واني لاعجب العجب كله من هذا القول الذي هو مشهور المذهب

عند المالكية مع انه يبطله ما هو مقرر في مذهبهم من ان شرط صحة الاقتداء بالامام هو اتفاق النية بينه وبين المأموم. والشرط في هذه المسألة موجود ومع ذلك يقولون ان اقتداء المقيم بالمسافر في الجمعة لا يصح!!!

كما اني اعجب كل العجب من احتجاجهم لمشهور المذهب بان اقتداء المقيم بالمسافر في الجمعة اقتداء مفترض بمتنفل وذلك لا يصح لاختلاف نية الامام ونية المأموم!!

فهل تتفق هذه الحجة الواهية الفارغة مع قولهم ان المسافر اذا صلى الجمعة أجزأه!!؟

وهل قال احد ان النافلة تجزي عن الفريضة!!؟

لقد حاولت ان اجد طريقا للتوفيق بين قولهم ان المسافر اذا صلى الجمعة أجزأه. وبين قولهم بعدم صحة امامته فيها بالمقيمين لان اقتداءهم به فيها اقتداء مفترض بمتنفل فلم اجد لذلك سبيلا!! وهذا ان دل على شيء فانه يدل على أن الفقهاء - سامحهم الله - يتكلمون في احكام الشريعة على حسب هواهم لا يلتزمون نصا ولا يحكمون قياسا فلذلك يتناقضون في اقوالهم تناقضا يرده العقل ويمجه السمع وهم لا يشعرون!! ويؤيد هذا ويوضحه.

الوجه الخامس - وهو ان الاصل - ان كل من صحت صلاته لنفسه صحت صلاته لغيره فهذا اصل لا يجوز ان يستثنى منه احد الا من استثناه النص كالمرأة. ولا يوجد نص يخرج المسافر من هذا الاصل. بل النصوص تؤيده وتدل على صحة امامته في جميع الصلوات لا فرق في ذلك بين جمعة وغيرها ولا بين امامته بمقيم وامامته بمسافر مثله.

وهم متفقون على انه اذا صلى الجمعة أجزأه فتكون امامته بالمقيمين فيها صحيحة مجزئة عملا بهذا الاصل الذي تسنده الدلائل

الكثيرة التي لا داعي الى ذكرها هنا لانها مبينة في كتب السنة وشروحها
اتم بيان.

وقد بنى الفقهاء اتباع المذاهب على هذا الاصل احكاما كثيرة
تتعلق بالامامة في الصلاة.

فقولهم ببطلان الاقتداء به في الجمعة مخالف مناقض لهذا الاصل كما
هو واضح.

وكم لهذه المخالفة بين فروعهم واصولهم من نظير في كلامهم كما
بينت ذلك في كتابي «التييم في الكتاب والسنة» فارجع اليه لتعلم ماذا
يفعل التعصب للمذهب بقول اصحابه!!

السادس - ان اهل القرى في المغرب وغيره من البلاد الاسلامية لا
يستندعون من يسكن بعيدا عن قراهم ليخطب ويصلي بهم الجمعة الا عند
الضرورة وعدم وجود من يصلح لذلك بقراهم كما شاهدناه بمصر وكما
هو الحال عندنا بالمغرب، وحيث كان الامر كذلك فالحكم بصحة صلاته
وصلاة المؤمنين به - حتى على فرض صحة شرط الاقامة في امام الجمعة -
اولى من الحكم ببطلان صلاته وصلاة المؤمنين به مراعاة لشرط مختلف
فيه في مذهب مالك ومذهب غيره كما ستعلمه ان شاء الله تعالى.

لان رعاية تحصيل مقاصد صلاة الجمعة بتفويت شرط واحد من
اعظم المقاصد الشرعية المعلومة لكل من له نصيب قليل من العلم.

ذلك ان تحصيل مقاصد مطلق الصلوات بتفويت شرط من شروطها
من المقاصد المتبعة في الشريعة فكيف لا يعتبر هذا في صلاة الجمعة
التي هي من اعظم الشعائر الدينية وأجلها؟ وقد اعتبر العلماء هذا المقصد
اعني تحصيل مقاصد الصلاة بتفويت شرط من شروطها لاجل تعذره في
كثير من المسائل.

قال سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام في فصل اجتماع المصالح والمفاسد من قواعده الكبرى بعد ان ذكر امثلة لذلك.

المثال السابع - الصلاة الى غير القبلة مفسدة محرمة فان تعذر استقبال القبلة بصلب او عجز او اكراه وجبت الصلاة على الاصح الى الجهة التي حول وجهه اليها ليلا نفوت مقاصد الصلاة وسائر شرائطها بفوات شرط من شرائطها لا نسبة لمصلحته الى شيء من مصالح مقاصدها

وان اشتد الخوف بحيث لا يتمكن القازي من استقبال القبلة سقط استقباحتها وصار استقبال جهة المقاتل بدلا من القبلة وهذا جمع بين مصلحة الجهاد والصلاة وكذلك السفر المباح يصير صوبه بدلا من جهة القبلة في حق المتنفل لما ذكرنا من ان تحصيل مقاصد الصلاة اولى من رعاية شرط من شروطها ولو منعنا التنفل في الاسفار لامتنع اكثر الناس من التنفل في السفر ولا تمنع الابرار من الاسفار حرصا على اقامة النافلة. المثال الثامن - صلاة العريان مفسدة محرمة لما فيها من قبح الهيئة

لا لان المصلي مستتر من ربه فمن عدم السترة صلى عريانا على الاصح ليلا نفوت مقاصد الصلاة حفظا للسترة التي اختلف العلماء في اشتراطها في الصلاة وهي من التوابع انتهى كلامه وهذا الذي ذكره عز الدين ابن عبد السلام ماخوذ من القاعدة العظيمة التي بنيت عليها احكام الضرورة وهي الميسور لا يسقط بالمعسور او المشقة تجلب التيسير، التي يشهد لاعتبارها دلائل كثيرة تفيد ان اعتبارها مقطوع به في الشريعة. وذلك كقوله تعالى «لا يكلف الله نفسا الا وسعها» وقوله صلى الله عليه وسلم ما امرتكم به فانوا منه ما استطعتم. رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

ورعاية لهذه القاعدة العظيمة التي تدل على سماحة الشريعة ويسرها وانها لا تطلب من المكلفين الا ما يدخل تحت طاقتهم قال كثير من ائمة الفقه ان شروط الطهارة والصلاة المتفق عليها لا تجب الا مع الذكر

والقدرة فان وجد عذر سقط الشرط سوا كان متعلقا بالطهارة ام بالصلاة وقد مر بك في كلام عز الدين ابن عبد السلام امثلة لذلك ومن البين ان صورة السؤال مندرجة تحت هذه القاعدة داخلية فيها. فيكون تحصيل مقاصد صلاة الجمعة المستجمعة للاركان والشروط اولى من رعاية شرط اقامة الامام المختلف فيه في مذهب مالك وغيره كما يدل عليه

الوجه السابع - وهو ان امامة المسافرين بالمقيمين في صلاة الجمعة فيها اقوال في مذهب مالك

الاول انها لا تصح وهو قول ابن القاسم المشهور في المذهب

الثاني انها تصح وهو قول اشهب وسحنون

الثالث انها تصح في الاستخلاف فقط انظر شروح المختصر والرسالة.

وتعارض الاقوال يوجب النظر فيما استند اليه كل قول منها ليعمل بالقول الذي قوى دليله ويلغى غيره عن الاعتبار وقد نظرنا فوجدنا دليل قول ابن القاسم الذي هو مشهور المذهب ضعيفا بل باطلا فاسدا كما سنبينه بدليله ووجدنا دليل قول اشهب وسحنون صحيحا قويا كما تدل عليه الوجوه المتقدمة والانية فانها كلها تؤيده ونعضده

اما القول الثالث فلا يعنينا دليله هذا لان جواب السؤال مبني على

احد القولين المتقدمين

بهذا يتضح ان امامة المسافرين بالمقيمين في صلاة الجمعة فيها قولان

متعارضان في مذهب مالك.

احدهما انها لا تصح وهو مشهور المذهب لكن دليله باطل فاسد.

والاخر أنها تصح وهو الراجح لقوة دليله.

لان اصح الاقوال في تعريفهما هو ان المشهور ما كثر قائله والراجح

ما قوى دليله. أنظر كتابنا «تبيين المدارك» في ترجيح سنية نحية المسجد وقت خطبة الجمعة على مذهب مالك.

واختلف المالكية في الذي يقدم منهما عند تعارضهما - كما في هذه
النسالة - فقال العدوي في حاشية الحرشي المقدم هو المشهور.
وقال ابن العربي في احكام القرآن والهلالي في نور النصر وابن
مزوز في هيئة الناسك وغيرهم من المحققين انواجب تقديم الراجح لان
قوته نشأت من الدليل نفسه من غير نظر الى القائل بخلاف المشهور فان
قوته نشأت من القائل.

وما قاله هؤلاء هو الحق الذي لا يجوز الالتفات الى غيره ذلك لان
العقل والنقل يوجبان تقديم الراجح على المشهور لان تقديم المشهور اذا
كان دليله ضعيفا او باطلا كما في مسالتنا على الراجح مع قوة دليله تقديم
المرجوح على الراجح وذلك ممتنع في بداهة العقل.

وأما اللقل فان الله تعالى يقول في كتابه الكريم «قل هاتوا برهانكم
ان كنتم صادقين، فدل هذا على أن ما لا دليل عليه أو كان دليله باطلا
ليس بصدق ولا حق وان كثر قائله وان ما قام عليه البرهان صدق وحق
وان قل قائله اذ لم يشترط سبحانه في صدق الدعوى الا الاثبات بالبرهان
الذي يسندها وقد ذكرت في كتابي «تبيين المدارك» ادلة اخرى توجب
القطع بتقديمه على المشهور،

ولا يجادل منصف ان قول أشهب وسحنون بصحة امامة المسافر
والمقيمين في صلاة الجمعة راجح لان الأدلة السابقة واللاحقة التي ستمر-
بك تؤيده وتسند بخلاف قول ابن القاسم المشهور فانه ضعيف جدا
لبطلان دليله كما ستعلمه،

بهذا يتبين ان افتاء ذلك العالم ببطالان صلاة الجمعة في حق امة
من المسلمين والزامهم بقضائها مدة خمسة اعوام ناشيء عن قصور بين
لانه ترك الافتاء بقول راجح في مذهبه فيه تيسير وتخفيف وافتى بقول

ضعيف فيه تفسير وتشديد متافيان لسير الشريعة وسماحتها مجرد كونه مشهورا في المذهب!! فهل الحق يعرف - في نظر عميد كلية الشريعة - بكثرة القائلين؟ ان كان الامر كذلك في نظره فليقرأ قوله تعالى : وان قطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله، ليعلم ان الرجال يعرفون بالحق لا ان الحق يعرف بالرجال!!

الثامن - أن النخعي والزهري وابا حنيفة والشافعي وداود الظاهري وجماعة كثيرة من العلماء يقولون بصحة امامة المسافرين بالمقيمين في صلاة الجمعة. فكان اعتبار قول هؤلاء الائمة في هذه المسألة امراً واجباً حتى على فرض عدم وجود ذلك القول الراجح المؤيد بالادلة في مذهبهم نظراً الى الضرورة الداعية الى اعتباره لان الزام اهل تلك القرية بقضاء صلاة الجمعة مدة خمسة اعوام فيه حرج عظيم عليهم لا سيما ومن اصول مذهب مالك التي بنى عليها مذهب مراعاة خلاف العلماء اذا كان دليله قوياً كما في هذه المسألة انظر كتابي «تبیین المدارك» فلو لم يوجد في المذهب قول اشهب وسحنون بصحة امامته الذي علمت انه راجح من جهة الدليل لكان تخريج جواب ذلك السؤال على هذا الاصل الذي بنى عليه كثير من المسائل في مذهب مالك اولى وأحق بالاعتبار من القول المشهور الذي ستعلم ما في دليله من ضعف شديد بل بطلان واضح مع ما فيه من الحرج والضيق على السائلين، فكيف والخلاف فيها موجود في المذهب نفسه؟

فلماذا اختار القول المشهور مع بطلان دليله وترك القول الراجح الذي تعضده الادلة واصل من اصول مذهبهم؟

ان هذا الامر يثير العجب الشديد من جواب عميد كلية الشريعة التاسع - ان المالكية قالوا ان الخليفة اذا مر - وهو مسافر - بقرية صلى فيها الجمعة خطب وصلى باهلها الجمعة.

وهذا اقرار منهم بصحتها وراء المسافر اولا،
ونناقض فاضح ثانيا، حيث قالوا بصحتها وراء الخليفة المسافر وحكموا
ببطلانها وراء غيره من المسافرين.

لان التفريق بين الخليفة وغيره من المكلفين امر محقق البطلان
اذ لا دليل على هذا التفريق اصلا لا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا
قياس صحيح ولا دليل معتبر. ذلك لان الدلائل القطعية التي لا يجهلها
منتسب للشريعة الاسلامية تقضي بان المكلفين كلهم سواء في الاحكام
الشرعية لا فرق في ذلك بين خليفه ولا امير ولا مامور الا ان يقوم دليل
على التخصيص ولا دليل عليه في هذه المسألة.

ومن ادعى ذلك فليأتنا به ان كان من الصادقين والا فهو قائل ما
لا علم له به، يؤيد هذا ويزيده بيانا

الوجه العاشر - وهو أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلغ
عن ربه احكام شريعته المبين لعباده ما نزل اليهم دلت دلالة لا مجال
للمشك فيها على صحة امامة المسافر بالمقيمين في صلاة الجمعة.

ذلك ان من المعلوم بالتواتر المقطوع به انه صلى الله عليه وسلم
حج يوم الجمعة في حجة الوداع وانه خطب بعرفة بعد الزوال وصلى ركعتين
وهذا وصف الجمعة ومن ادعى انها لم تكن صلاة جمعة او انه صلى الله
عليه وسلم لم يجهر فيها فقد قفى ما لا علم له به!!

وما روى احد قط أنه لم يجهر فيها كما قال الامام الحافظ ابن حزم
في المحلى،

فانكار جهره صلى الله عليه وسلم فيها من الدعاوي الباطلة التي
يجعلونها وسيلة لتأييد مذهبهم!!

ومن المعلوم انه قد حج مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجته هذه.

أهل مكة وأهل منى وغيرهم ممن ليس بين محل اقامتهم وعرفة مسافة
القصر في مذهب مالك

فأم صلى الله عليه وسلم بهم وهو مسافر وهم مقيمون فاي حجة
أقوى وأعظم من فعله صلى الله عليه وسلم على صحة إمامة المسافر بالمقيمين
في الجمعة ؟!

ودليل آخر من سنته صلى الله عليه وسلم على صحة ذلك أن ترك الكلام
عليه للزرقاني المالكى !!

ليتحقق فيه «شهد شاهد من أهلها» !! وليكفي الله المؤمنين الجدل
في حكم اعتراف به منكره !!

فقد قال في شرحه على الموطأ محتجا بقول مالك : ان الخليفة اذا نزل
بقربة تجب فيها الجمعة - وهو مسافر - فصلى الجمعة فان أهل القرية
وغيرهم يصلون معه ما نصه :

وأصل ذلك أنه صلى الله عليه وسلم في سفر الهجرة لما خرج من قباء
يوم الجمعة حين ارتفع النهار أدركته الجمعة في بنى سالم بن عوف
فصلاها بمسجدهم فسمى مسجدا الجمعة وهي أول جمعة صلاها اه (220 . ج 1
طبعة مصطفى محمد) فاحتج لقول مالك بصلاته صلى الله عليه وسلم الجمعة
بأهل بنى سالم بن عوف في سفر الهجرة .

وهذا الدليل الذي احتج به لقول إمامه هو نفسه دليل على صحة
إمامة المسافر في الجمعة بالمقيمين ولو كان غير خليفة لان الأصل ان حكمه
صلى الله عليه وسلم حكم أمته فكل ما صدر عنه من أفعال تتعلق بالتبليغ
والتشريع فأمته مثله فيها حتى يقوم دليل على تخصيصه بفعل منها ولا يوجد
دليل يفيد تخصيصه بصحة الإمامة في الجمعة باعتبار كونه خليفة ومن
ادعى وجوده فعليه بيانه

على انه لو ثبت دليل خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك الحكم لما
سمح ان يقاس عليه غيره من الخلفاء لان الاصل المخصوص بالحكم لا يجوز
القياس عليه لما في القياس عليه من ابطال معنى الخصوصية فيكون
استدلالهم به لصحة امامة الخليفة اذا كان مسافرا باطلا فهم بين امرين
لا ثالث لهما .

اما ان يكون هذا الحديث دليلا على صحة امامة كل مسافر . واما ان
يعتبرون دليلا على خصوصيته بصحة الامامة في الجمعة وهو مسافر

وفي كل من الاحتمالين ابطال المشهور في المذهب كما لا يخفى
وهذا كله الزام لهم وبيان ان الحديث فيه ابطال لمذهبهم على كل احتمال
والحق هو ما نبهنا عليه آنفا من ان الحديث حجة على صحة امامة
كل مسافر في صلاة الجمعة سواء كان خليفة ام غيره عملا بالاصل الذي
ذكرناه والذي يدل عليه ادلة كثيرة . كقوله تعالى «لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة» وقوله تعالى «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
يحبيبكم الله ويغفر لكم ذنوبكم» وقوله تعالى «وما اناكم الرسول فخذوه
والآية» وغير هذا من الآيات والاحاديث الدالة على ان حكمه صلى الله
عليه وسلم حكم أمته في كل فعل صدر عنه يتعلق بالتبليغ

فلنتمسك بهذا الاصل حتى يقوم دليل على التخصيص

وقد قال القرافي في كتابه ادوا البروق في الفروق عند كلامه في
الفرق السادس والثلاثين بين قاعدة تصرفه صلى الله عليه وسلم بالقضاء
والامامة والتبليغ ما نصه : وكل ما تصرف صلى الله عليه وسلم فيه
بالعبادات بقوله او فعله او اجاب به سؤال سائل عن امر ديني فهذا
نصرف بالفتوى والتبليغ . وقال قبل هذا بقليل : فكل ما قاله او فعله
على سبيل التبليغ كان حكما عاما على الثقلين الى يوم القيامة انتهى كلام
هذا الامام المالكي .

وهو نص في ابطال الاستدلال بصلاته صلى الله عليه وسلم الجمعة في بنى سالم بن عوف على ان ذاك خاص بالخليفة اذ لا يجادل عاقل في ان الافعال الصادرة عنه في الصلاة وما يتعلق بها من الامور الدينية التي يتصرف فيها بالتبليغ فتكون حكما عاما على الثقلين الى يوم القيامة كما قال القرافي . فهذه القاعدة التي قررها القرافي المالكي المذهب تؤيد ما قلناه ان الاصل هو ان حكمه حكم امته في كل فعل صدر عنه صلى الله عليه وسلم يتعلق بالتبليغ حتى يقوم دليل على انه خاص به .

وبهذا يتبين ان صلاته صلى الله عليه وسلم الجمعة في بنى سالم في سفر الجهرة دليل قطعي على صحة امامة كل مسافر في صلاة الجمعة بالمقيمين ولعل الزرقاني لم يشعر - وهو يحتج بهذا الحديث لقول مالك المتقدم - انه يبطل مشهور مذهبه . ويجوز انه شعر بذلك لكنه سلك طريقة اصحابه الذين يجعلون الدليل الواحد ذا وجهين ما وافق مذهبهم منها احتجوا به على خصومهم وما خالفه تغاضوا وتغافلوا عنه !!

وانظر كتابنا « التيمم في الكتاب والسنة » فقد ذكرنا فيه امثلة من ذلك تدل على ان التعصب المذهب يدفع المقلدين الى الاحتجاج بما ينقض قولهم . وهم لا يشعرون !!

فصل

فهذه عشرة وجوه يكفى كل واحد منها . في ترجيح قول اشهب وسحنون من ائمة مذهب مالك وقول غيرهما من الاثمة المتبوعين كأبي حنيفة والشافعي وداود الظاهري وغيرهم ممن تقدم نقل اقوالهم فكيف وهي كلها متضادة في الدلالة على رجحان ذلك القول وذلك مما يفيد انقطع برجحانه على مشهور المذهب حتى على فرض صحة دليله فكيف ودليله في غاية الضعف والوهن على ما سيمر بك . لان تعدد الادلة يقوى

غلبة الظن بالحكم ويرتقي بها الى درجة القطع والعام الجازم كما هو معلوم وهذا يدلك على ان فتوى عميد كلية الشريعة خطأ واضح لان فيها تقديم مرجوح على راجح

فصل

الآن وقد انتهينا من التدليل على صحة امامة المسافرين بالمقيمين في صلاة الجمعة بما وضعناه تحت نظرك من الدلائل القوية الدامغة نفي بما وعدنا به من ذكر دليل القول المشهور في مذهب مالك واقامة البراهين الساطعة على ضعفه وبطلانه ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة وبالله سبحانه نستعين

احتج المالكية لقول ابن القاسم الذى هو مشهور المذهب بان من كان بين محل سكناه وبلد او قرية الجمعة اكثر من ثلاثة اميال كان مسافرا والمسافر لا تجب عليه الجمعة لانه مخير بين صلاة الظهر اربعا وصلاة الجمعة فهو مفترض في مطلق الصلاة متنفل في خصوصية الجمعة فاذا اقتدى به المقيم في صلاة الجمعة التي هي فرض عليه كان اقتداؤه اقتداء مفترض بمتنفل وذلك لا يصح لاختلاف نية الامام والمأموم هذا هو دليل القول المشهور كما نص عليه المالكية

وعبر الرهونى في حاشية الزرقاني بان اقتداء المقيم بالمسافر في الجمعة فيه « شبهة » اقتداء المفترض بالمتنفل وتعبيره عن هذا الدليل بالشبهة لطيف طريف !!!

وحقا انه « شبهة » كما قال العلامة الرهونى ولكنها شبهة فارغة واهية لا تساوى شيئا في ميزان البرهان كما نوضحه من وجوه .
اولها انك قد علمت ان تحديد المسافة التي تجب فيها الجمعة بثلاثة اميال لا دليل عليه أصلا لا من كتاب ولا سنة ولا غيرهما من دليل معتبر مقبول كما بيناه بدايله فلا نعيده .

ثانيها انك قد علمت ايضا ان تحديد تلك المسافة موضع خلاف طويل بين ائمة السلف وليس لمن قال بمسافة معينة دليل صحيح يمكن الاعتماد عليه وانما هي اقوال مبنية على الاجتهاد وما كان الحال فيه هكذا لا يجوز بحال ان تجعل فيه مسافة معينة حدا فاصلا بين من تجب عليه الجمعة ومن لا تجب عليه حتى يحكم بعدم وجوب الجمعة في حق من كان خارج عنها لان ذلك يعد تقولا على شريعة الله بدون حجة ولا برهان .

ثالثها ان حجتهم على تحديد المسافة المذكورة هو فعل أهل العوالى وقد بينا انه معارض بفعل أهل ذى الحليفة وهي على نحو عشرة او تسعة اميال من المدينة وحيث اختلف فعل الصحابة لم يكن بعضهم حجة على بعض كما هو مقرر في اصول الفقه

رابعها ان جعلهم الخارج عن بلد الجمعة او قريتها بثلاثة اميال مسافرا لا تجب عليه الجمعة مناقض مناقضة تامة للمسافة المقررة في مذهب مالك التى يعتبر صاحبها مسافرا سفرا شرعيا يجوز فيه الفطر في رمضان وقصر الصلاة فانهم متفقون على انها ثمانية وأربعون ميلا اما المسافر دون هذه المسافة فلا يعد مسافرا بل هو مقيم لا يجوز له الفطر ولا القصر !!

فكيف تناقضوا فحكموا على من كان خارجا عن بلد الجمعة بثلاثة اميال بانه مسافر لا تجب عليه الجمعة واذا ام مقيما فيها كانت امامته باطلة!!! فاذا كان مسافرا في نظرهم فلما ذا لم يجيزوا له الفطر والقصر وهما من احكام السفر كعدم وجوب الجمعة !!

ليس لهذين القولين اللذين لا ينكر احد انهما مقرران في مذهب مالك الا دلالة واحدة واضحة هي ان الخارج عن بلد الجمعة بثلاثة اميال مسافر لا مسافر !! مسافر بالنسبة لصلاة الجمعة وامامته فيها !! ليس مسافرا بالنسبة للفطر في رمضان وقصرة الصلاة !! فان لم يكن هذا الكلام الذى

وضرب بعضه بعضا هو التناقض الممتنع عقلا فلا يوجد في الدنيا تناقض !!
 ووجه رابع يبطل حجتهم ذلك اننا لو سلمنا ان الخارج عن بلد الجمعة
 بثلاثة اميال مسافر - كما زعموا - لما كان في ذلك دليل اصلا على انه
 لا نصح صلاة الجمعة وراه لان الواجب المخير كاحد خصال الكفارة
 واحدى الصلاتين الظهر او الجمعة في حق المسافر يتعلق بواحد مبهم على
 الصحيح عند علماء الاصول فاذا اختار المكلف واحدا منها كان هو الواجب
 في حقه يؤيد هذا.

الوجه الخامس - وهو انه بفعله واحدا منها او منهما كصلاة الجمعة
 بالنسبة للمسافر يكون مؤديا لما طلب منه ساقطا عنه التكليف باحدى
 الصلاتين يؤيد هذا.

الوجه السادس - وهو انهم انفسهم قالوا ان المسافر اذا صلى الجمعة
 أجزأته وذلك دليل على انها وقعت منه فرضا كما قلنا لا نفلا لانها لو وقعت
 نفلا لما أجزأته عن الفرض بالاجماع لكنها مجزئة عن الفرض باعتبارهم !!
 وأيضاً لو كانت صلاته تقع نفلا لوجب ان ينوي النفل لكنه ينوي
 بصلاة الجمعة الفرض بالاجماع لان نية النفل لا تجزي عن الفرض بالاجماع ايضاً
 فتبين من هذه الوجوه التي ذكرناها ان قولهم ان اقتداء المقيم
 بالمسافر في الجمعة اقتداء مفترض بمتنفل وذلك لا يصح لاختلاف نية الامام
 ونية المأموم مبنى على مغالطة مكشوفة ساقطة جدا !!

ولظهور تناقض حجتهم تلك مع قولهم ان صلاة الجمعة تجزي المسافر
 وتكفيه عن صلاة الظهر نحاشي الرهونى في حاشية الزرقانى ان يعبر
 نعيها صريحا كما عبر غيره ان المقيم اذا اقتدى بالمسافر في الجمعة كان
 اقتداء مفترض بمتنفل فعبّر بعبارة فيها حياء !! وفيها مواربة ! فقال: وانما
 لم نصح امامة غير الخليفة من المسافرين في الجمعة على المشهور لان فيها
 شبهة اقتداء المفترض بالمتنفل !!

فعبر بشبهة حياء وسترا لفضيحة التناقض الواقع بين حجتهم وقولهم
انه اذا صلى الجمعة اجزأته وكففته عن الظهر الذي يستلزم لزوما بيما بالمعنى
الاخص انها تقع منه فرضا لا نفلا !!

وعلى كل حال فنحن نحمد الله تعالى على ان كانت حجتهم تلك
« شبهة » باقرار الرهونى . واحكام الشريعة لا تؤخذ من الشبه والاهام !!
وانما تؤخذ من البرهان

اذا تبين بما ذكرناه من الادلة الواضحة بطلان شبهتهم او خرافتهم
« ان اقتداء المقيم بالمسافر في الجمعة اقتداء مفترض بمنفصل » وتبين ايضا ان
المسافر اذا صلى الجمعة اجزأته ووقعت منه فرضا ظهر وانضح ان شرط
صحة اقتداء الماموم بالامام - وهو اتفاق نية الامام ونية الماموم - موجود
محقق فتكون صلاة اهل تلك القرية الجمعة وراء ذلك الخطيب صحيحة
جائزة لا شىء فيها هذا هو ما تدل عليه الدلائل التي مرت بك واصول
مذهب مالك وقواعد مذهبه وليقل من شاء بعد هذا ما شاء .

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات ابتداءها ادعيا

فصل

وهذه الوجوه التي قررناها والدلائل التي فصلناها انما أتينا بها على
سبيل المجازاة والالزام لهم ليعلموا ان صحة امامة المسافر بالمقيمين هو
القول الراجح في مذهبهم المؤيد بالادلة المقنعة المدعم باصول المذهب وقواعده
وليعلموا ايضا ان قول ابن القاسم بعدم صحة امامته - وان كان مشهور
المذهب - ضعيف من جهة الدليل والنظر كما مر بك مفصلا تفصيلا لا مزيد
عليه . والا فانا اذا تركنا مذهب مالك جانبنا ونظرنا في هذه المسألة باعتبار
ما تدل عليه السنة النبوية التي اليها المرجع عند الاختلاف امثالنا لقوله

نعالى « فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم نومنون بالله واليوم الآخر ، وجدنا ان ما اشترطه المالكية وغيرهم في صحة اقتداء المأموم بالامام من وجوب اتفاق نيتهما لبس له دليل يصح الاحتجاج به لدعواهم كما ستعلم .

ذلك ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل دلالة لا مجال للشك فيها على صحة اقتداء المفترض بالمتنفل واقتداء المتنفل بالمفترض واليك ما يدل على ذلك .

اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الاعمال بالنية وانما اكل امرئ ما نوى .

فهذا نص جلي منه صلى الله عليه وسلم على ان لكل احد ما نوى فصح يقينا ان للامام نيته والمأموم نيته لا تعلق لنية احدهما بنية الآخر وما عدا هذا فباطل بحث لا شك فيه

ودليل آخر اصرح من هذا في صحة اقتداء المفترض المتنفل اخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جابر ان معاذا كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشا الآخرة ثم يرجع الى قومه فيصلى بهم تلك الصلاة ، ورواه الشافعى والدارقطنى وزاد هي له تطوع ولهم مكتوبه .

واخرج مسلم في صحيحه عن جابر ايضا ان معاذ بن جبل كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ياتى فبؤم قومه فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم اتى قومه فامهم فافتتح بسورة البقرة فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف فقالوا له انافقت يا فلان ؟ قال لا والله لاثنين رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاخبرنه فاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا اصحاب نواضح نعمل بالنهار

وان معاذاً صلى معك العشاء ثم انى فافتتح بسورة البقرة فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال أفنان انت ؟ اقرأ بكذا واقرأ بكذا .
فعلم من هذا الحديث ان رسول الله قد علم بصلاته بقومه بعد صلاته معه صلى الله عليه وسلم وقره على ذلك ولم ينكره عليه .
وهذا نص قطعي الدلالة على جواز اختلاف نية الامام ونية المأموم وصحة اقتداء المفترض بالمنفل .

لان صلاة معاذ بقومه كانت نافلة وصلاتهم كانت فريضة كما يدل عليه قول جابر الذي رواه الشافعي والدارقطني هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء . لان الفريضة لا تصلى مرتين لحديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواه احمد والنسائي وغيرهما .

ومن الأدلة الصريحة المعينة لكون الثانية كانت نافلة في حق معاذ رضي الله تعالى عنه . حديث مجن بن الادرع قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فحضرت الصلاة فصلى ولم اصل فقال لي الا صليت ؟ قلت يا رسول الله انى قد صليت في الرحل ثم اتيتك قال فاذا جئت فصل معهم واجعلها نافلة رواه احمد

وحديث الاسود بن يزيد قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجته فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف اذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه فقال علي بهما فجيء بهما ترعد فرائضهما قال ما منعكما ان تصليا معنا؟ قالا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في رحالنا قال فلا تفعلوا اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد الجماعة فصليا معهم فانها لكم نافلة . رواه احمد وابو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه .

وإذا صحت احاديث اخرى تدل على صحة اقتداء المفترض بالمتنفل
فهذا صحت احاديث اخرى تعين كون الصلاة الثانية نافذة في حق الذي
يعهد الصلاة امرضنا عن ذكرها اختصاراً لان المقصود هو التدليل على
عدم اشتراط انعقاد نية الامام والمأموم في صحة الاقتداء بالامام وصحة اقتداء
المفترض بالمتنفل وفيما ذكرناه غناء قام عن ذكر غيره .

وأما احتجاج المالكية والحنفية لاشتراط اتفاق نية الامام ونية المأموم
في صحة الاقتداء بالامام بحديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا
ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد الحديث
رواه احمد وابو داود وجاء في معناه أحاديث كثيرة فالجواب عنه من وجوه
الاول ما قاله الامام المجتهد ابن حزم رحمه الله تعالى : من المحال ان
يختلفنا الله تعالى موافقة نية المأموم منا لنية الامام لقول الله تعالى « لا يكلف
الله نفسا الا وسعها » وليس في وسعنا علم ما غيب عنا من نيته حتى
نوافقها وانما علينا ما بسعنا ونقدر عليه من القصد بنياتنا تادية ما امرنا به
كما امرنا وهذا برهان ضروري سمعى وعقلى اه يؤيد هذا البرهان السمعى
والعقلى كما قال هذا الامام .

الوجه الثاني وهو ان الحديث الذى احتجوا به لا يتناول وجوب
المتابعة في النية لافرين .
اولهما حديث معاذ المتقدم فانه دال دلالة قطعية على ان متابعة المأموم
للامام في النية لا تجب .

ثانيهما ان الحديث الذى احتجوا به نفسه قد بين البيان الشافعى ما
يلزم فيه الالتزام بالامام فانه صلى الله عليه وسلم قال فاذا كبر فكبروا واذا
ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا الحديث فلو كانت النية مما يلزم

موافقة الامام فيه لبين ذلك صلى الله عليه وسلم فقال واذا نوى الصبح مثلا فانووا الصبح او اذا نوى الفريضة فانووا الفريضة فلما لم يقل صلى الله عليه وسلم ذلك لا في هذا الحديث ولا في غيره من الاحاديث التي امر فيها بموافقة الامام علمنا يقينا ان موافقته فيها لا تلزم لان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

بهذا يظهر ظهور اجلنا ان الحديث الذي احتجوا به لا دليل لهم فيه اصلا لدعواهم لانه لا يتناول الموافقة في النية التي هي من الاحوال الخفية وانما يدل على وجوب موافقة الامام في الافعال والاقوال الظاهرة كما بينه الحديث الذي احتجوا به نفسه .

الوجه الثالث وعلى فرض تناول الحديث الذي احتجوا به لموافقة الامام في النية فانه يخصص ولا بد بحديث معاذ وغيره مما فيه الدلالة على جواز مخالفته فيها فتخرج صورة موافقته في النية من عمومها لان الجمع بين الدليلين واجب كما هو معلوم .

الوجه الرابع ان المالكية المحتجين بهذا الحديث هم اول المخالفين له لانهم يقولون بجواز ائتمام المتنفل بالمقتضى وهذه الصورة تدخل تحت عموم الحديث بدون شك .

فمن الخذلان ان يحتجوا على خصومهم بحديث هم اول المخالفين له وهذا دليل آخر على ما نبهنا عليه فيما تقدم من جعلهم الدليل الواحد ذا وجهين ما وافق المذهب منهما كان حجة وما خالف المذهب كان غير حجة ! فان قالوا انما قلنا بجواز ائتمام المتنفل بالمقتضى للحديث الدال على ذلك قلنا ونحن انما قلنا بجواز ائتمام المقتضى بالمتنفل لحديث معاذ بن جبل وغيره من الاحاديث الدالة على ذلك . وان اجابوا بجواب آخر عن مخالفتهم للحديث الذي احتجوا به فهو جوابنا ايضا سوا بسوا .

والى جواز اختلاف نية الامام ونية المأموم ذهب جمهور الصحابة رضي الله تعالى عنهم والاوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل وداود الظاهري واصحاب الحديث .

اذا تحققت بهذه الادلة الساطعة صحة اقتداء المفترض بالمتنفل وانه لا يوجد دليل من كتاب ولا سنة ولا اجماع يدل على عدمها علمت ان اقتداء أهل تلك القرية بذلك الامام الذي ياتى من قرية تبعد عن القرية التى يخطب ويصلى فيها باهلها صحيح لا شىء فيه شرعا حتى على فرض انه يعتبر مسافرا وحتي على فرض المحال شرعا وهو ان صلاته تقع نافذة لا فريضة لان غاية الامر حينئذ ان يكونوا مفترضين في صلاة الجمعة وامامهم متنفل .

وذلك ما دلت السنة النبوية وعمل الصحابة الذى لا مخالف له منهم على صحته وجوازه كما تقدم بيانه

ولا هل تلك القرية ولكل من يدين بالاسلام في سلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهدى اصحابه الذين هم خير الامة وافضلها اسوة ابي اسوة.

فصل

هذا - ايها الاخوان - هو جواب سؤالكم المؤيد بالبرهان . المسند بنصوص السنة والقرآن . المبني على مقاصد الشريعة وقواعدها لا على قول فلان ونص علان .

فاعملوا بمقتضاه وصلوا الجمعة وراى كل مسلم ولو اناكم من مكة او المدينة او الصين؟ لا من محل يبعد عن قريبتكم ستة عشر كيلو مترا فقط !! واتركوا عنكم الاقوال الخاوية . والشروط الفارغة التى ما أنزل الله بها من سلطان . ولا قام عليها برهان .

واعلموا ان لاحكام الشريعة مصادر خاصة لا تثبت الا بها وليس

منها - بدون شك من احد - قول الزرقانى وقول خليل ولا قول الامام مالك نفسة لان اقوالهم دعاو ما لم تقم عليها بينات من الكتاب والسنة تسندها وتؤيدها وقد كان الامام مالك رحمه الله تعالى يامر ويحض على النظر في اقواله وآرائه ليعلم ما وافق منها الكتاب والسنة فيقبل ويعمل به وما خالفهما منها فيرد ويضرب به عرض الحائط بهذا كان مالك رحمه الله تعالى يامر اصحابه وكذلك سائر الائمة رحمهم الله تعالى حرصا منهم على ان تكون اقوالهم تابعة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا متبوعة يرد لاجلها نصوص الكتاب والسنة إما بالتاويل الذي لا دليل عليه واما بادعاء نسخ كل آية او حديث خالف المذهب واما بادعاء ان عمل اهل المدينة على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بالرد الصريح اذا لم يجدوا وسيلة من الوسائل المتقدمة لرد ما خالف المذهب كما بينا ذلك وفصلناه في محل آخر .

وعلى كل حال فقد علمتم بالادلة القاطعة ان فتوى عميد كلية الشريعة باطلة لانها لا تركز على دليل مقبول وانما تعتمد على قول خليل والزرقانى وغيرهما من علماء المذهب المعارض بقول اشهب وسحنون الراجح من جهة الدليل والنظر كما بينا ذلك بالادلة التى لا سبيل لنقضها لهذا كله كانت فتواه باطلة ساقطة عن درجة الاعتبار . وفقنا الله سبحانه واياكم وجميع المسلمين للحق واتباعه الله سبحانه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .